E/2012/26-E/CN.5/2012/9

الأمم المتحدة

# لجنة التنمية الاجتماعية

## تقرير عن الدورة الخمسين
## (١٨ شباط/فبراير ٢٠١١
## و ١-١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢)

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، ٢٠١٢
الملحق رقم ٦

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، ٢٠١٢
الملحق رقم ٦

# لجنة التنمية الاجتماعية

## تقرير عن الدورة الخمسين
## (١٨ شباط/فبراير ٢٠١١
## و ١-١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢)

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٢

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

موجز

في الدورة العادية الخمسين المعقودة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١ ومن ١ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، وهي سنة إقرار السياسات في دورة السنتين، نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في الموضوع ذي الأولوية ”القضاء على الفقر“ مع مراعاة ترابط ذلك الموضوع مع الإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع. واستعرضت اللجنة أيضا خطط وبرامج عمل الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بحالة الفئات الاجتماعية، والأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وفي الجلسة الافتتاحية للدورة، استمعت اللجنة إلى عدة متكلمين منهم رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونائبة الأمين العام، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ونظمت اللجنة، في إطار دورتها المنعقدة على مدى أسبوعين، حلقتي نقاش رفيعتي المستوى: واحدة عن الموضوع ذي الأولوية، والأخرى بشأن المسألة المستجدة، مسألة ”الشباب: الفقر والبطالة“. وأقامت اللجنة كذلك مناسبة خاصة عن موضوع ”تمويل التنمية الاجتماعية“.

ويمكن الحصول على ملخصات المناقشات التي أعدّها الرئيس بشأن الموضوع ذي الأولوية والمسألة المستجدة، أي الشباب: الفقر والبطالة، وبشأن المناسبة الخاصة التي تناولت تمويل التنمية الاجتماعية على العنوان الشبكي التالي: http://social.un.org/index/CommissionforSocialDevelopment/Sessions/2012.aspx.

وفي إطار استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية، قدم المقرر الخاص المعني بمسألة الإعاقة تقريره إلى اللجنة.

واعتمدت اللجنة مشاريع القرارات المعنونة ”القضاء على الفقر“، و ”تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل“، و ”تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية“، و ”أعمال التحضير للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها“، و ”الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا“، وأوصت بأن يعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي قرار اللجنة المتعلق بتنظيمها وأساليب عملها في المستقبل، قررت اللجنة أن يكون الموضوع ذو الأولوية بالنسبة لدورة الاستعراض وإقرار السياسات ٢٠١٣-٢٠١٤ كالآتي: ”التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع“.

## المحتويات


| الفصل | | الصفحة |
|---|---|---|
| الأول – | المسائل التي تتطلب اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها أو توجيه انتباهه إليها . | ١ |
| | ألف – مشاريع القرارات المقدمة للمجلس لاعتمادها | ١ |
| | باء – مشروع مقرر معروض على المجلس لاعتماده | ٢٩ |
| | جيم – مقرر معروض على المجلس لتوجيه انتباهه إليه | ٣١ |
| الثاني – | المسائل التنظيمية: مواصلة استعراض أساليب عمل اللجنة | ٣٢ |
| الثالث – | متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين | ٣٣ |
| | ألف – الموضوع ذو الأولوية: القضاء على الفقر | ٣٥ |
| | باء – استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية | ٣٩ |
| | جيم – المسائل المستجدة: الشباب: الفقر والبطالة | ٤٢ |
| الرابع – | المسائل البرنامجية ومسائل أخرى | ٤٣ |
| الخامس – | جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للجنة | ٤٤ |
| السادس – | اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخمسين | ٤٥ |
| السابع – | تنظيم الدورة | ٤٦ |
| | ألف – افتتاح الدورة ومدتها | ٤٦ |
| | باء – الحضور | ٤٦ |
| | جيم – انتخاب أعضاء المكتب | ٤٦ |
| | دال – جدول الأعمال وتنظيم الأعمال | ٤٧ |
| | هاء – الوثائق | ٤٨ |
| المرفق | | |
| | قائمة الوثائق المعروضة على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخمسين | ٤٩ |

# الفصل الأول

## المسائل التي تتطلب اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها أو توجيه انتباهه إليها

### ألف - مشاريع القرارات المقدمة للمجلس لاعتمادها

١ - توصي لجنة التنمية الاجتماعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشاريع القرارات التالية:

### مشروع القرار الأول

### تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل*

**إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،**

**إذ يشير** إلى قراراته ٢٠٠٥/١١ المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦/١٨ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨/١٩ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨ بشأن تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل،

**وإذ يشير أيضا** إلى قراره ٢٠١٠/١٠ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ الذي لاحظ فيه المجلس أنّه من المفيد أن يتم في الدورة الخمسين للجنة تحديد موضوع دورة الاستعراض وإقرار السياسات ٢٠١٣-٢٠١٤،

١ - **يكرر تأكيد** أنّ الممارسة الحالية المتمثلة في مناقشة مسألة واحدة رئيسية على مدى سنتين قد أتاحت للجنة التنمية الاجتماعية التطرق إلى هذه المسألة بمزيد التفصيل وذلك بالتعرُّض في الوقت نفسه للمسائل الجامعة ذات الصلة وللمسائل الناشئة التي لها علاقة بالموضوع قيد البحث؛

٢ - **يقرر** الإبقاء على دورة الاستعراض وإقرار السياسات التي تستغرق سنتين؛

٣ - **يكرر أيضا التأكيد** على ضرورة مواصلة انتخاب أعضاء مكتب اللجنة لولاية مدتها سنتان، بالتزامن مع دورة الاستعراض وإقرار السياسات؛

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثاني، الفقرة ٥-٨.

٤ - **يقرّر** أن يكون الموضوع ذو الأولوية بالنسبة لدورة الاستعراض وإقرار السياسات ٢٠١٣-٢٠١٤ كالآتي " التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع "؛

٥ - **يؤكد** أهمية تحديد المواضيع الفرعية ذات الصلة في إطار الموضوع ذي الأولوية من أجل تركيز المداخلات والمناقشات، ومراعاة المسائل الجامعة خلال دورات لجنة التنمية الاجتماعية القادمة؛

٦ - **يقرر** أن تستخدم اللجنة، حسب الاقتضاء، البند المتعلق بالمسائل الناشئة من جدول أعمالها لتعزيز النظر في المسائل ذات الصلة المطروحة على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك موضوع الاستعراض الوزاري السنوي؛

٧ - **يدعو** جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى مواصلة المشاركة في أعمال اللجنة على مستوى رفيع بشكل مناسب؛

٨ - **يقرر** أن تواصل اللجنة إبقاء أساليب عملها قيد الاستعراض، ويطلب إلى الأمين العام أن يزوّدها في دورتها الحادية والخمسين بتقرير عن سبل تعزيز أعمالها، على أن يراعي في ذلك وجهات نظر الدول الأعضاء.

## مشروع القرار الثاني

## الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا*

**إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،**

**إذ يشير** إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس١٩٩٥[(١)]، والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثالث، الفقرات ١١-٢١.

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفقان الأول والثاني.

وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة''، المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠[٢]،

**وإذ يعيد تأكيد** إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[٣]، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٤]، وإذ يشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية[٥]، وإلى إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢[٦]، وقرار الجمعية العامة ٥٧/٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ودعمه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

**وإذ يسلّم** بالالتزامات المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا المعلن عنها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٤]، وأعيد تأكيدها في الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في مقر الأمم المتحدة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[٧]،

**وإذ يلاحظ** الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بالعمالة وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا، المعقود في واغادوغو، يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بما في ذلك مقررات مؤتمرات قمة الإتحاد الأفريقي ذات الصلة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

**وإذ يلاحظ أيضا** الإدماج التام للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هياكل الاتحاد الأفريقي وعملياته، وإنشاء وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كهيئة تقنية للاتحاد الأفريقي لتحل محل أمانة الشراكة الجديدة،

---

(٢) قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٤، المرفق.

(٣) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٤) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(٥) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٥.

(٦) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٧.

(٧) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٣.

**وإذ ما زال يقلقه** أنه على الرغم من أن أفريقيا لا تزال تحقق تقدما مطردا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن هذا التقدم، مع ذلك، لا يكفي لتحقيق جميع الأهداف بالنسبة للبلدان كافة بحلول عام ٢٠١٥، وإذ يشدد، في هذا الصدد، على الحاجة إلى بذل جهود متضافرة وعلى مواصلة تقديم الدعم من أجل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا،

**وإذ يعرب عن بالغ القلق** لأن تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية قد يواجه العراقيل من جراء الآثار الضارة الراهنة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتقلب أسعار الطاقة والأغذية، والتحديات التي يشكلها تغير المناخ،

**وإذ يسلّم** بأن بناء القدرات، وتقاسم المعارف وأفضل الممارسات أمور لا بد منها للتنفيذ الناجح للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٨]، وإذ يدرك أيضا الحاجة إلى استمرار الدعم من المجتمع الدولي، وشركاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ووكالات الأمم المتحدة، لمواصلة العمل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في القارة الأفريقية بصورة مطردة وشاملة ومنصفة، وإيجاد تآزر أكبر وتنسيق فعال بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمبادرات الدولية الأخرى المتصلة بأفريقيا، مثل مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي يشارك في تنظيمه كل من الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وحكومة اليابان،

**وإذ يضع في اعتباره** أن البلدان الأفريقية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وأن دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لا يحتاج إلى مزيد من التأكيد، وأن الجهود الإنمائية التي تبذلها هذه البلدان تحتاج إلى الدعم بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية، وإذ يشير، في هذا الصدد، إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٩]،

١ - **يحيط علما** بتقرير الأمين العام[١٠]؛

---

(٨) A/57/304، المرفق.

(٩) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٠) E/CN.5/2012/2.

٢ - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٨] لترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، ويشجع البلدان الأفريقية، على أن تواصل، بمشاركة أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، تكثيف جهودها في هذا الصدد عن طريق تطوير وتعزيز مؤسسات الحكم وتهيئة بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي من أجل التنمية في المنطقة؛

٣ - **يرحب أيضا** بما تحقق من تقدم طيب في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، كما يتجلى على وجه الخصوص في عدد البلدان التي انضمت إلى الآلية، وإنجاز عملية استعراض الأقران في بعض البلدان، والتقدم المحرز في تنفيذ توصيات تلك الاستعراضات في هذه البلدان، وإنجاز التقارير المرحلية السنوية وعملية التقييم الذاتي، واستضافة بعثات الدعم القطرية، والبدء في العملية التحضيرية الوطنية لاستعراض الأقران في بلدان أخرى، ويحث الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى آلية استعراض الأقران على أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية، وأن تعزز عملية استعراض الأقران وذلك لضمان كفاءة أدائها؛

٤ - **يرحب على وجه الخصوص** بتنظيم الدورة الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن التنمية الاجتماعية، المعقود في ويندهوك، في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، والدورة الثانية لمؤتمر الوزراء المعقودة في الخرطوم، في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، في إطار موضوع ''تعزيز إجراءات السياسة الاجتماعية من أجل الإدماج الاجتماعي''، ويشير في هذا الصدد إلى الموقف الأفريقي الموحد بشأن التكامل الاجتماعي وإطار السياسة الاجتماعية لأفريقيا، اللذين حظيا كلاهما بتأييد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠٠٩؛

٥ - **يرحب** بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، من أجل تعميم مراعاة منظور جنساني وتمكين النساء والفتيات لدى تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا[١١]؛

(١١) متاح على: www.africa.union.org.

٦ - **يشدد** على أن للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية دوراً حاسماً في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ويشجع البلدان الأفريقية، في هذا الصدد، على القيام، بمساعدة من شركائها في التنمية، بزيادة الدعم الذي تقدمه لتعزيز قدرات هذه المؤسسات وأن تنسقه على نحو فعال، وتعزيز التعاون الإقليمي والتكامل الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا؛

٧ - **يشدد أيضا** على أن إحراز تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يتوقف أيضا على تهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي من أجل النمو والتنمية في أفريقيا، بما في ذلك اتخاذ تدابير من أجل تهيئة بيئة مواتية على صعيد السياسات تساعد على تنمية القطاع الخاص وتنظيم المشاريع الحرة؛

٨ - **يشدد كذلك** على أن الديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، وشفافية ومساءلة الحكم والإدارة في جميع قطاعات المجتمع، والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص هي من بين الأسس التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة التي محورها الناس؛

٩ - **يشدد** على أن ما تواجهه معظم البلدان الأفريقية من زيادة الفقر والاستبعاد الاجتماعي إلى مستويات عالية بشكل غير مقبول يستلزم اتباع نهج شامل إزاء وضع وتنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية تهدف، في جملة أمور، إلى الحد من الفقر، وتعزيز النشاط الاقتصادي، وتحقيق النمو والتنمية المستدامة بما يكفل تهيئة فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع، وتعزيز التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاستقرار السياسي والديمقراطية والحكم الرشيد على جميع المستويات، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

١٠ - **يشدد أيضا** على أن تحديد وإزالة العوائق أمام التمتع بالفرص وضمان إتاحة الحصول على الحماية والخدمات الاجتماعية الأساسية هي أمور ضرورية لكسر حلقة الفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي؛

١١ - **يسلّم** بأنه على الرغم من أن المسؤولية عن التنمية الاجتماعية تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات، فإن التعاون والمساعدة الدوليين أمران أساسيان لتحقيق هذا الهدف تحقيقا تاما؛

١٢ - **يسلّم أيضا** بمساهمة الدول الأعضاء في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، على دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، بوسائل منها التعاون الثلاثي؛

١٣ - **يرحب** بمختلف المبادرات الهامة التي قام بها الشركاء في تنمية أفريقيا في السنوات الأخيرة، ويؤكد في هذا الصدد أهمية التنسيق في إطار هذه المبادرات المتعلقة بأفريقيا من خلال ضمان التنفيذ الفعال للالتزامات الحالية، بوسائل منها خطة العمل الأفريقية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ التي تحتل صدارة العمل الذي تضطلع به القارة مع الشركاء؛

١٤ - **يعترف** بآلية التنسيق الإقليمية لوكالات ومؤسسات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا دعما للاتحاد الأفريقي وبرنامج عمله المتصل بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي ترمي إلى ضمان التنسيق والاتساق في تقديم الدعم من أجل تحقيق قدر أكبر من الفعالية والأثر عن طريق زيادة البرمجة المشتركة وتنفيذ الأنشطة على نحو مشترك؛

١٥ - **يحث** على مواصلة دعم التدابير المتخذة لمواجهة التحديات التي يطرحها القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، مع التشديد بوجه خاص على الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالفقر والجوع والصحة والتعليم وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، ودعم القطاع الخاص ومباشرة الأعمال الحرة، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بين جميع الأطراف، وتمكين المرأة من جميع الجوانب، بما في ذلك الجانبان الاقتصادي والسياسي، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية، واختتام جولة مفاوضات منظمة التجارة العالمية بالدوحة؛

١٦ - **يؤكد** على أهمية قيام الحكومات الأفريقية برفع الإنتاجية الزراعية من أجل زيادة الدخول في المناطق الريفية وإمكانية حصول المشترين الصافين للأغذية عليها، وعلى ضرورة بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز وتنفيذ تدابير الزراعة المستدامة، وزيادة فرص حصول المزارعين من ذوي الحيازات الصغيرة على الموارد الزراعية اللازمة، وتحسين إمكانية الوصول إلى الهياكل الأساسية والمعلومات

والأسواق، وعلى أنه ينبغي، علاوة على ذلك، بذل الجهود من أجل تعزيز المؤسسات الصغيرة الحجم والمؤسسات المتوسطة الحجم التي تساهم في نمو الوظائف وتزيد الدخول في جميع مراحل سلسلة القيمة الزراعية؛

١٧ - **يسلّم** بأن تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات خلال عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) لم يرق إلى مستوى التوقعات، ويرحب بإعلان الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) من أجل دعم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا المتصلة بالقضاء على الفقر، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بطريقة فعالة ومنسقة؛

١٨ - **يحث** البلدان الأفريقية على إيلاء اهتمام كبير لتحقيق النمو الشامل والمنصف والمستدام، والقادر على استيعاب عمالة كثيفة، بما في ذلك من خلال برامج الاستثمار ذات العمالة الكثيفة، و على الحد من أوجه عدم المساواة وتحسين الدخل الحقيقي للفرد في كل من المناطق الريفية والحضرية؛

١٩ - **يحث** البلدان الأفريقية والشركاء في التنمية على التصدي لارتفاع مستويات البطالة في صفوف الشباب من خلال وضع برامج التعليم والتدريب التي تكافح الأمية، وتعزز قابلية التوظيف لدى الشباب وقدراتهم، وتيسر عمليات الانتقال من المدرسة إلى العمل، وتوسع خطط العمالة المضمونة، حسب الاقتضاء، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب المحرومين في المناطق الريفية والحضرية؛

٢٠ - **يشجع** جميع الشركاء في التنمية على تنفيذ المبادئ المتعلقة بفعالية المعونة كما أشير إليها في إعلان الدوحة لتمويل التنمية الذي اعتمده مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[١٢] في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛

٢١ - **يقر** بأنه يتعين على الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بذل جهود متواصلة لزيادة تدفقات الموارد الجديدة والإضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة والخاصة، والمحلية والأجنبية، لدعم تنمية البلدان الأفريقية؛

(١٢) قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٣٩، المرفق.

٢٢ - **يعترف** بالأنشطة التي تقوم بها مؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي في البلدان الأفريقية، ويدعو هذه المؤسسات إلى مواصلة دعمها لتنفيذ أولويات وأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

٢٣ - **يشجع** شركاء أفريقيا في التنمية على مواصلة دمج أولويات وقيم ومبادئ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في برامجهم الخاصة بالمساعدة الإنمائية؛

٢٤ - **يشجع** البلدان الأفريقية وشركاءها في التنمية على جعل الناس محور الأعمال الإنمائية التي تقوم بها الحكومات وأن تؤمِّن الإنفاق الاستثماري الأساسي في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، وأن تولي اعتبارا خاصا لإمكانية وصول الجميع إلى نظم الضمان الاجتماعي الأساسي، مع الإقرار بأن توفير الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية يمكن أن يتيح قاعدة عامة للتصدي للفقر والضعف؛

٢٥ - **يحيط علما** بالتعاون المتزايد فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ويطلب إلى الأمين العام أن يسعى إلى زيادة الاتساق في العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، على أساس المجموعات المتفق عليها؛

٢٦ - **يشدد** على أهمية أن تواصل المجموعة التي تعمل في مجال الاتصال والدعوة والتوعية حشد الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وحث منظومة الأمم المتحدة على تقديم المزيد من الأدلة على التآزر بين القطاعات لتشجيع اتباع نهج شامل بشأن المراحل المتعاقبة لتخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية في أفريقيا؛

٢٧ - **يدعو** الأمين العام، في إطار متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، إلى أن يحث مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في تنفيذ مبادرات سريعة الأثر تستند إلى أولوياتها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وذلك لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويعترف في هذا الصدد بالالتزامات التي تعهد بها الشركاء في التنمية؛

٢٨ - **يشجع** المجتمع الدولي على دعم البلدان الأفريقية في مواجهة التحديات التي يطرحها تغير المناخ عن طريق توفير ما يلزم لدعم إجراءات التكيف والتخفيف من موارد تكنولوجية ومالية وتدريب في مجال بناء القدرات؛

٢٩ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا ويطلب إلى المكتب أن يتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وأن يدرج الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تقاريره الشاملة التي سيقدمها إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين؛

٣٠ - **يطلب** إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تناقش في برنامج عملها السنوي البرامج الإقليمية الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية من أجل تمكين جميع المناطق من تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بالاتفاق مع البلدان المعنية، وأن تقوم في هذا الصدد بتضمين برامج عمل اللجنة مجالات الأولوية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، حسب الاقتضاء؛

٣١ - **يقرر** أن تواصل لجنة التنمية الاجتماعية إبراز الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتوعية بها خلال دورتها الحادية والخمسين؛

٣٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية تقريرا عن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتنظر فيه في دورتها الحادية والخمسين، وذلك بالتعاون مع مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا، آخذا في الاعتبار قرارات الجمعية العامة ١٧٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٦٧/٦٣ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، و ٢٥٨/٦٤ المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠ المعنونة ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“، وأن يضمنه، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، لمحة عامة عن العمليات الحالية المتعلقة بالشراكة الجديدة، بما في ذلك تقديم توصيات بشأن تحسين فعالية عمل الهيئات التابعة للأمم المتحدة، مع المحافظة على الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

## مشروع القرار الثالث

## القضاء على الفقر*

**إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،**

**إذ يشير** إلى قراره ٢٠١٠/١٠، المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، الذي قرر فيه المجلس أن يكون موضوع القضاء على الفقر الموضوع ذا الأولوية لدورة الاستعراض وإقرار السياسات التي تعقدها لجنة التنمية الاجتماعية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، مع مراعاة صلته بالإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع،

**وإذ يشير أيضاً** إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين،

**وإذ يؤكد** من جديد أن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل[١٣] والمبادرات الأخرى للتنمية الاجتماعية التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين[١٤]، وكذلك إجراء حوار عالمي متواصل بشأن مسائل التنمية الاجتماعية، تشكل الإطار الأساسي لتعزيز التنمية الاجتماعية للجميع على الصعيدين الوطني والدولي،

**وإذ يشير** إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[١٥]، ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية[١٦]،

**وإذ يشير أيضا** إلى برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً[١٧]،

---

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثالث، الفقرات ٤٠-٥٢.

(١٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(١٤) قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٤، المرفق.

(١٥) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(١٦) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٥.

(١٧) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.1)، الفصل الثاني.

**وإذ يؤكد** على ضرورة تعزيز دور لجنة التنمية الاجتماعية في متابعة واستعراض مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين،

**وإذ يسلم** بأن المواضيع الأساسية الثلاثة للتنمية الاجتماعية، أي القضاء على الفقر وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع وتحقيق الإدماج الاجتماعي، أمور مترابطة ومتآزرة، ولهذا يلزم تهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات للعمل في وقت واحد على تحقيق هذه الأهداف الثلاثة جميعها،

**وإذ يذكر** بأن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية يجعل من الناس محور التنمية،

**وإذ يشدد** على أن احترام كافة حقوق الإنسان العالمية وغير القابلة للتجزئة والمترابطة والمتشابكة، يكتسي أهمية حاسمة في جميع سياسات وبرامج مكافحة الفقر المدقع،

**وإذ يسلم** بأن تمكين الناس من تعزيز قدراتهم هو الهدف الرئيسي للتنمية ومواردها الأساسي، وبأن هذا التمكين يقتضي مشاركة الناس مشاركة كاملة في وضع القرارات التي تحدد سير مجتمعنا ورفاهه وفي تنفيذ تلك القرارات وتقييمها،

**وإذ يساوره القلق** إزاء الطابع العالمي للفقر وانعدام المساواة، وإذ يشدد على أن القضاء على الفقر والجوع ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية،

**وإذ يساوره بالغ القلق** لأن الفقر المدقع لا يزال منتشرا في جميع أنحاء العالم، وفي مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن نطاقه ومظاهره تتجلى بشكل حاد بوجه خاص في البلدان النامية، معترفا في الوقت نفسه بما أُحرز في عدة أنحاء من العالم من تقدم كبير في مجال مكافحة الفقر المدقع،

**وإذ يعرب عن القلق** لأنه رغم التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر، لا سيما في بعض البلدان المتوسطة الدخل، فإن هذا التقدم كان متفاوتا ولا يزال عدد الناس الذين يعيشون في فقر يتزايد في بعض البلدان، حيث يشكّل النساء والأطفال القسم الأعظم من الفئات الأكثر تضررا، ولا سيما في أقل البلدان نموا وعلى الأخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

**وإذ يشير** إلى الالتزام بالاستثمار في الأطفال وإلى العهد الذي قطعناه على أنفسنا بكسر حلقة الفقر في غضون جيل واحد، تجمعنا في ذلك وحدة إيماننا بأن الاستثمار في الأطفال وإعمال حقوقهم هما من أنجع سبل القضاء على الفقر،

**وإذ يعرب عن القلق** من أن مستويات البطالة والعمالة الناقصة لا تزال على ارتفاعها في كثير من البلدان، وبخاصة في صفوف الأجيال الشابة،

**وإذ يشير** إلى إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة[١٨] وإلى إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته[١٩]،

**وإذ يؤكد** دعمه القوي لعولمة منصفة وضرورة أن يفضي النمو إلى القضاء على الفقر وإلى الالتزام بالاستراتيجيات والسياسات التي تهدف إلى تعزيز توفير العمالة الكاملة والمختارة بحرية والمنتجة وفرص العمل الكريم للجميع، وضرورة جعل هذه الأهداف عنصرا رئيسيا في السياسات الوطنية والدولية ذات الصلة، وكذلك في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية التي تشمل استراتيجيات الحد من الفقر، وإذ يؤكد من جديد ضرورة إدماج خلق فرص العمل وتوفير فرص العمل الكريم في سياسات الاقتصاد الكلي، مع المراعاة التامة للأثر وللبعد الاجتماعي للعولمة التي كثيرا ما لا تقسّم وتوزّع منافعها وتكاليفها على نحو متكافئ،

**وإذ يؤكد من جديد** أن القضاء على الفقر هو أكبر تحد يواجهه العالم اليوم، بما في ذلك في جميع البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً وفي بعض البلدان المتوسطة الدخل، وإذ يشدد على أهمية الإسراع بخطى النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، بما في ذلك تحقيق العمالة الكاملة المنتجة وتوفير العمل الكريم،

**وإذ يدرك** بأن تعبئة الموارد المحلية والدولية من أجل التنمية الاجتماعية واستخدامها بفعالية أمران أساسيان في إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية تدعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

---

(١٨) A/63/538-E/2009/4، المرفق.

(١٩) اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والثمانين في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

**وإذ يشير إلى** المناسبة الخاصة المتعلقة بتمويل التنمية الاجتماعية، التي نظمها الأمين العام، بالتعاون مع رئيس الدورة الخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢،

**وإذ يسلم** بأن الإدماج الاجتماعي يشكل وسيلة لتحقيق التكامل الاجتماعي ويتسم بأهمية بالغة لقيام مجتمعات مستقرة وآمنة ومنسجمة وسلمية وعادلة ولتحسين التماسك الاجتماعي من أجل تهيئة بيئة ملائمة للتنمية والتقدم،

**وإذ يشير** إلى أن موضوع الاستعراض السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري لعام ٢٠١٢ سيكون ''تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل الكريم من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''،

**وإذ يسلم** بأهمية التنمية الزراعية والريفية وإنتاج الغذاء في القضاء على الفقر ومساعدة البلدان النامية على تحقيق الهدفين المتعلقين بالفقر والمجاعة من الأهداف الإنمائية للألفية،

**وإذ يكرر تأكيد** ضرورة تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الترويج للتعاون الدولي لأغراض التنمية، وهو أمر بالغ الأهمية في القضاء على الفقر،

١ - **يحيط علما** بتقرير الأمين العام[٢٠]؛

٢ - **يرحب** بتأكيد الحكومات مجددا إرادتها والتزامها بمواصلة تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل[١٣]، ولا سيما القضاء على الفقر وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع وتقوية الاندماج الاجتماعي لإقامة مجتمعات مستقرة وآمنة وعادلة للجميع؛

٣ - **يؤكد من جديد** أن لجنة التنمية الاجتماعية تواصل تحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين وأنها تعمل باعتبارها محفل الأمم المتحدة الرئيسي لإجراء حوار عالمي مكثف بشأن مسائل التنمية الاجتماعية، ويهيب بالدول

(٢٠) E/CN.5/2012/3.

الأعضاء والوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة والمجتمع المدني أن تعزز دعمها لأعمالها؛

٤ - **يشدد** على ضرورة إيلاء الأولوية القصوى للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، مع التأكيد على أهمية معالجة أسباب الفقر وتحدياته باتّباع استراتيجيات متكاملة ومنسقة ومتسقة على كل من الصعيد الوطني والحكومي الدولي والمشترك بين الوكالات؛

٥ - **يشدد أيضا** على أن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، في توافق آراء مونتيري[٢١] المنبثق منه، قد عززت الأولوية والضرورة الملحة للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية؛

٦ - **يؤكد من جديد** أن كل بلد هو المسؤول الأول عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة به وأنه ليس من المغالاة التشديد على دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، ويشدد على أهمية اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك إنشاء آليات مالية جديدة، حسب الاقتضاء، لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وتعزيز أنظمتها الديمقراطية؛

٧ - **يعرب عن عميق قلقه** لأن استمرار الأثر السلبي للأزمة المالية والاقتصادية، وتقلب أسعار الغذاء والطاقة وانعدام الأمن الغذائي وما يطرحه تغير المناخ من تحديات وكذلك قلة النتائج المحققة حتى الآن في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن التجارة، ما فتئت تؤثر سلبا على التنمية الاجتماعية؛

٨ - **يؤكد** أنه ينبغي لسياسات القضاء على الفقر أن تتصدى للفقر عن طريق معالجة أسبابه الجذرية والهيكلية ومظاهره، وأنه يتعين إدماج الإنصاف والحد من عدم المساواة في تلك السياسات؛

٩ - **يشدد** على أن تضمن سياسات القضاء على الفقر لمن يعيشون في فقر، فيما تضمن، فرص الاستفادة من التعليم والصحة والمياه والحماية الاجتماعية

---

(٢١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

والمياه وخدمات الصرف الصحي وغيرها من الخدمات العامة والاجتماعية، وكذلك على الموارد الإنتاجية، بما فيها الائتمانات والأرض والتدريب والتكنولوجيا والمعارف والمعلومات، وأن تكفل مشاركة المواطنين والمجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات وبرامج التنمية الاجتماعية في هذا الصدد؛

١٠ - **يسلم** بالحاجة إلى صياغة سياسات التنمية الاجتماعية بطريقة متكاملة وواضحة وقائمة على المشاركة، على نحو يقر بالفقر كظاهرة متعددة الأبعاد، كما يدعو إلى انتهاج سياسات عامة مترابطة في هذا الشأن، ويشدد على ضرورة إدراج السياسات العامة ضمن استراتيجية شاملة لتحقيق التنمية والرفاه، ويدعو الحكومات إلى أن تنظر في اتخاذ تدابير تكميلية تعكس بصورة أفضل الأبعاد المتعددة للفقر؛

١١ - **يسلّم** أيضا بضرورة أن يشمل الإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين يعيشون في فقر معالجة وتلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية، بما فيها التغذية والصحة والمياه وخدمات الصرف الصحي والإسكان وفرص الحصول على التعليم والعمل، من خلال استراتيجيات إنمائية متكاملة؛

١٢ - **يسلم كذلك** بضرورة تعزيز احترام كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية من أجل معالجة أَمَسِّ الاحتياجات الاجتماعية لمن يعيشون في فقر؛

١٣ - **يؤكد من جديد** الالتزام بالمساواة بين الجنسين وبتمكين المرأة، وكذلك بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع جهود التنمية، اعترافا منه بأن هذه المبادئ حيوية لتحقيق التنمية المستدامة وللجهود المبذولة في سبيل مكافحة الجوع والفقر والمرض ولتعزيز السياسات والبرامج الرامية إلى تحسين وضمان وتوسيع نطاق المشاركة التامة للمرأة في كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بوصفها شريكا متساويا، ولتحسين قدرتها على الوصول إلى كل الموارد اللازمة لممارسة كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية ممارسة تامة من خلال إزالة الحواجز المتجذرة، بما في ذلك ضمان المساواة في الحصول على العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم، وتعزيز استقلالها الاقتصادي؛

١٤ - **يؤكد من جديد أيضا** على الالتزام بتعزيز فرص تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحريّة، بما في ذلك للفئات المحرومة، وكذلك توفير العمل الكريم للجميع، في إطار الاحترام التام للمبادئ والحقوق الأساسية للعمل في ظروف يسودها الإنصاف والمساواة والأمن والكرامة، ويؤكد من جديد كذلك ضرورة أن

تهدف سياسات الاقتصاد الكلي إلى تحقيق جملة أمور منها دعم خلق فرص العمل، مع مراعاة تامة للآثار والأبعاد الاجتماعية والبيئية للعولمة، وأن تشكل هذه المفاهيم عناصر رئيسية للتنمية المستدامة بالنسبة إلى جميع البلدان، وأن تشكل من ثم هدفا من الأهداف ذات الأولوية للتعاون الدولي؛

١٥ - **يؤكد من جديد** كذلك وجود حاجة ملحة إلى تهيئة بيئة على الصعيدين الوطني والدولي تفضي إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع باعتبارها أساسا للتنمية المستدامة، وأن وجود بيئة داعمة للاستثمار والنمو وروح المبادرة ضروري لخلق فرص عمل جديدة، ويؤكد من جديد أيضا أن إتاحة الفرص للرجال والنساء للحصول على عمل منتج في ظروف تسودها الحرية والمساواة والأمن والكرامة الإنسانية أساسية لضمان القضاء على الجوع والفقر، وتحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للجميع، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة لجميع الدول، وعولمة شاملة للجميع ومنصفة بالكامل؛

١٦ - **يلاحظ مع القلق** استمرار المستويات العالية من البطالة والعمالة الناقصة، لا سيما بين الشباب، ويعترف بأن العمل الكريم ما زال يشكل أحد أفضل السبل للخروج من الفقر، ويدعو في هذا الصدد الدول المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف وغيرها من الشركاء في التنمية إلى مواصلة تقديم الدعم إلى الأعضاء الدول، لا سيما البلدان النامية، في جهودها الرامية إلى تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع، في إطار مراعاة القرار المعنون ''التعافي من الأزمة: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل'' الذي أقره مؤتمر العمل الدولي في دورته الثامنة والتسعين؛

١٧ - **يؤكد من جديد** ضرورة أن تسعى سياسات الإدماج الاجتماعي إلى الحد من أوجه عدم المساواة، وتعزيز فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتوفير التعليم للجميع والرعاية الصحية، والقضاء على التمييز، وزيادة مشاركة وإدماج الفئات الاجتماعية، لا سيما الشباب والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة، ومواجهة التحديات التي تفرضها العولمة والإصلاحات التي تتطلبها السوق في مجال التنمية الاجتماعية بما يتيح لجميع الناس في جميع البلدان الاستفادة من العولمة؛

١٨ - **يؤكد من جديد أيضا** الدور الحيوي الذي يؤديه التعليم النظامي والتعليم غير النظامي في تحقيق القضاء على الفقر وغيره من الأهداف الإنمائية على

النحو المتوخى في إعلان الألفية، ويشير في هذا السياق إلى إطار عمل داكار بشأن توفير التعليم للجميع الذي اعتمده المنتدى العالمي للتربية في عام ٢٠٠٠[٢٢]؛

١٩ - **يذكر** بالالتزام الذي تعهد به الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في عام ٢٠١٠، لمضاعفة جهودنا الرامية إلى الحد من الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال وتحسين صحة الأم والطفل، بوسائل منها تعزيز النظم الوطنية للصحة، وبذل جهود لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتحسين التغذية، وتوفير فرص الحصول على المياه المأمونة والصرف الصحي الأساسي، وذلك باستخدام شراكات عالمية معززة؛

٢٠ - **يلاحظ بقلق بالغ** الحلقة المفرغة التي تؤدي من خلالها الأمراض غير المعدية وعوامل الخطر الذي تنطوي عليه إلى تفاقم الفقر، في حين يسهم الفقر في ارتفاع معدلات الأمراض غير المعدية، مما يشكل خطرا يهدد الصحة العامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، **ويشدد** في هذا الصدد على أهمية الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، بوسائل منها الإجراءات المتعددة القطاعات، ويشجع استمرار إدراج الأمراض غير المعدية في خطط ومبادرات التعاون الإنمائي؛

٢١ - **يشدد** على ضرورة توزيع فوائد النمو الاقتصادي توزيعا أكثر إنصافا، ويهيب في هذا الصدد بالدول أن تعزز المشاركة في مكاسب النمو الاقتصادي والاستفادة منها على نحو أكبر وأكثر إنصافا من خلال جملة أمور من بينها اتّباع سياسات تكفل وجود أسواق عمل شاملة للجميع وعن طريق تنفيذ سياسات اقتصاد كلي مستجيبة للاحتياجات الاجتماعية تؤدي فيها العمالة دورا رئيسيا، واستراتيجيات للإدماج الاجتماعي تعزز الاندماج الاجتماعي بما في ذلك عبر توفير الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية على نحو يشمل من يعيشون حالات ضعف أو تهميش؛

٢٢ - **يشدد** على ضرورة توظيف استثمارات إضافية كبيرة واتّباع سياسات أفضل وتعزيز التعاون الدولي دعما للتنمية الزراعية المستدامة، مع إيلاء انتباه خاص لتنويع الدخل في الريف، بما في ذلك من خلال الترويج لتنمية المؤسسات الفائقة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية الفقيرة؛

---

(٢٢) انظر اليونسكو، التقرير النهائي للمنتدى العالمي للتربية، داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (باريس، ٢٠٠٠).

٢٣ - **يحث** البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة، وفقا لالتزاماتها، لبلوغ هدف تخصيص ٠,٧٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية و ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، على أن تفعل، **ويشجع** البلدان النامية على أن تستند إلى التقدم المحرز في ضمان استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية استخداما فعالا للعمل على تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية؛

٢٤ - **يحث** الحكومات على أن تضع، بالتعاون مع الكيانات المختصة، بما في ذلك الشركاء الاجتماعيون، نظما للحماية الاجتماعية وعلى أن تعمل، حسب الاقتضاء، على توسيع نطاق فعالية هذه النظم وتغطيتها، بما يشمل العمال في الاقتصاد غير الرسمي، مع الاعتراف بالحاجة إلى استحداث نظم للحماية الاجتماعية لتوفير الضمان الاجتماعي ودعم مشاركة سوق العمل، ويحث أيضا الحكومات، في إطار مراعاة الظروف الوطنية، على التركيز على احتياجات مَن يعيشون في فقر أو مَن هم عرضة له، وعلى إيلاء اهتمام خاص لتعميم الاستفادة من نظم الضمان الاجتماعي الأساسية، مع الاعتراف بأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية يمكن أن توفر قاعدة عامة للتصدي للفقر والضعف؛

٢٥ - **يشجع** الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات للقضاء على الفقر وتحقيق العمالة والعمل الكريم للجميع، بما في ذلك تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة التي تكافَأ بأجر مناسب وكاف، وسياسات واستراتيجيات لتحقيق التكامل الاجتماعي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكينَ المرأة، وتلبي الاحتياجات الخاصة بفئات اجتماعية محددة من قبيل الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والمهاجرين والشعوب الأصلية، مع مراعاة شواغل هذه الفئات لدى التخطيط للبرامج والسياسات الإنمائية وتنفيذها وتقييمها؛

٢٦ - **يهيب** بالدول الأعضاء مواصلة جهودها الطموحة الرامية إلى اتباع نُهُج اجتماعية واقتصادية مستدامة إنمائية المنحى وأكثر شمولا وإنصافا وتوازنا واستقرارا للتغلب على الفقر وعدم المساواة؛

٢٧ - **يشدد** على وجوب أن يعزز المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى إشاعة بيئة مؤاتية للتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر من خلال زيادة فرص البلدان النامية للوصول إلى الأسواق، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها، والمعونة المالية، وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية؛

٢٨ - **يسلّم** بأن الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أساسيان لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع؛

٢٩ - **يدعو** جميع الجهات ذات المصلحة، بما فيها الدول الأعضاء، والمنظمات المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، إلى تبادل الممارسات السليمة في البرامج والسياسات التي تتصدى لعدم المساواة لصالح من يعيشون في فقر مدقع، وإلى تشجيع مشاركة مَن يعيشون في فقر مدقع مشاركة فعلية في وضع وتنفيذ هذه البرامج والسياسات بهدف تسريع وتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣٠ - **يطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة مواصلة دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء على الصعيد الوطني في سبيل تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة على نحو متسق ومنسق؛

٣١ - **ينوه** بالعملية التحضيرية الجارية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المزمع عقده في ريو دي جانيرو، البرازيل، من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛

٣٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يضمِّن التقرير الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين والمعنون ”تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين“، توصيات سياساتية بشأن مسألة القضاء على الفقر تراعي المناقشات التي أجريت في الدورة الخمسين للجنة التنمية الاجتماعية في إطار الموضوع ذي الأولوية.

## مشروع القرار الرابع

## أعمال التحضير للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها*

**إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،**

**إذ يشير** إلى قرارات الجمعية العامة ٨٢/٤٤ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٢٣٧/٤٧ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ و ١٤٢/٥٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٨١/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ١٢٤/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١١٣/٥٦ المؤرخ ١٩

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثالث، الفقرات ٦٠-٦٣.

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ١٦٤/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ١٥/٥٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ١١١/٥٩ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٣٣/٦٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٢٩/٦٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ١٣٣/٦٤ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٢٦/٦٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المتعلقة بإعلان السنة الدولية للأسرة والأعمال التحضيرية للذكريين السنويتين العاشرة والعشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بهما،

**وإذ يسلم** بأن التحضير للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها يتيحان فرصة مفيدة لتوجيه مزيد من الانتباه إلى أهداف السنة من أجل تعزيز التعاون على جميع المستويات بشأن المسائل المتعلقة بالأسرة، ولاتخاذ إجراءات متضافرة تعزيزا للسياسات والبرامج التي محورها الأسرة كجزء من نهج شامل متكامل للتنمية،

**وإذ يسلم أيضا** بأن متابعة السنة الدولية للأسرة هي جزء لا يتجزأ من جدول الأعمال وبرنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية الاجتماعية حتى عام ٢٠١٤،

**وإذ يلاحظ** الدور النشط الذي تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي في المسائل المتصلة بالأسرة، لا سيما في مجالي البحث والإعلام، بما في ذلك تجميع البيانات وتحليلها ونشرها،

**وإذ يلاحظ أيضا** أهمية تصميم سياسات موجهة نحو الأسرة وتنفيذها ورصدها، وبخاصة في مجالات القضاء على الفقر وتوفير العمالة الكاملة والعمل اللائق وكفالة التوازن بين العمل والأسرة والاندماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال،

**وإذ يشدّد** على أهمية تهيئة بيئة مواتية لتعزيز كل الأسر ودعمها، ويسلّم بأن المساواة بين المرأة والرجل واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل أفراد الأسرة أمران ضروريان لرفاه الأسرة والمجتمع بوجه عام،

**وإذ يسلم** بأن الأهداف العامة للسنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها لا تزال توجه الجهود الوطنية والدولية المبذولة لتحسين رفاه الأسرة في جميع أنحاء العالم،

**وإذ يؤكد** ضرورة تعزيز تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بالأسرة لكي تسهم إسهاماً كاملاً في التنفيذ الفعّال لأهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها،

١ - **يرحب** بتقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها في عام ٢٠١٤[٢٣] والتوصيات الواردة فيه؛

٢ - **يحث** الدول الأعضاء على النظر إلى عام ٢٠١٤ باعتباره سنة مستهدفة تُبذل بحلولها جهود محددة لتحسين رفاه الأسرة وذلك بتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج وطنية فعالة؛

٣ - **يطلب** إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تستعرض سنويا الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة كجزء من جدول أعمالها وبرنامج عملها المتعدد السنوات حتى عام ٢٠١٤؛

٤ - **يطلب أيضا** إلى لجنة التنمية الاجتماعية اعتماد المواضيع التالية للاهتداء بها في الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة: (أ) القضاء على الفقر: مجابهة فقر الأسرة والاستبعاد الاجتماعي؛ (ب) العمالة الكاملة والعمل اللائق: كفالة التوازن بين العمل والأسرة؛ (ج) الاندماج الاجتماعي: تعزيز الاندماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال؛

٥ - **يدعو** الدول الأعضاء إلى النظر في القيام بأنشطة للتحضير على المستوى الوطني للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة؛

٦ - **يشجع** الدول الأعضاء على تعزيز الوكالات الوطنية أو الهيئات الحكومية المعنية المسؤولة عن تنفيذ ورصد سياسات الأسرة، أو القيام، عند الاقتضاء، بإنشاء أمثال تلك الوكالات والهيئات، وعلى البحث في تأثير السياسات الاجتماعية على الأسرة؛

---

(٢٣) A/67/61-E/2012/3.

٧ - **يشجع أيضا** الدول الأعضاء على مواصلة بذل جهودها لوضع سياسات مناسبة تتعاطى مع فقر الأسرة والاستبعاد الاجتماعي، والتوازن بين العمل والأسرة، والتضامن بين الأجيال، وتبادل الممارسات السليمة في تلك المجالات؛

٨ - **يشجع كذلك** الدول الأعضاء على اعتماد سبل فعالة لتقديم فوائد محورها الأسرة، تشمل برامج الحماية الاجتماعية والتحويلات الاجتماعية، بما فيها برامج التحويلات النقدية للحد من فقر الأسرة والحيلولة دون انتقال الفقر من جيل إلى جيل؛

٩ - **يشجع** الدول الأعضاء على تعزيز شروط منح الإجازة الوالدية؛ والتوسع في ترتيبات الدوام المرنة للموظفين ذوي المسؤوليات الأسرية، بما في ذلك إتاحة الفرص والترتيبات المرنة للعمل بدوام جزئي؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز مشاركة الوالدين، ودعم طائفة واسعة من الترتيبات المتعلقة برعاية الأطفال، مشيراً إلى أهمية التوفيق بين العمل والحياة الأسرية، ومسلماً بالمبدأ القائل بأن الوالدين كليهما يتحملان مسؤوليات مشتركة عن تربية الأطفال ونمائهم؛

١٠ - **يشجع** الدول الأعضاء على دعم التضامن بين الأجيال بتوفير نُظم للحماية الاجتماعية، بما في ذلك المعاشات التقاعدية والاستثمار في المرافق التي تضم أجيالاً مختلفة، وتطوع الشباب وغيرهم ممن هم أكبر سناً، وبرامج التوجيه وتقاسم العمل؛

١١ - **يوصي** وكالات وهيئات الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية، بالتعاون تعاوناً وثيقاً ومنسقاً مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة في القضايا المتعلقة بالأسرة، بما في ذلك الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة، **ويدعو** المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات البحثية والأكاديمية المعنية إلى القيام بذلك؛

١٢ - **يشجع** اللجان الإقليمية، في نطاق ولاياتها ومواردها، على المشاركة في العملية التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة وعلى القيام بدور إيجابي في تيسير التعاون الإقليمي في هذا الصدد؛

١٣ - **يدعو** الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية إلى تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، للأعمال التحضيرية لعقد اجتماعات إقليمية احتفالاً بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة؛

١٤ - **يدعو** الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية إلى مواصلة تقديم معلومات عن أنشطتها المبذولة دعماً لأهداف السنة الدولية للأسرة ولأعمال التحضير لذكراها السنوية العشرين، وتبادل الممارسات السليمة والبيانات بشأن إعداد سياسات الأسرة وتضمينها في تقارير الأمين العام ذات الصلة.

## مشروع القرار الخامس

## تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية*

**إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،**

**إذ يشير** إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥[٢٤]، وإلى الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة ''مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة''، المعقود في جنيف من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠[٢٥]،

**وإذ يشير أيضا** إلى برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين[٢٦]، والقواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة[٢٧]، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[٢٨]، وكلها تعترف بهؤلاء الأشخاص بوصفهم فاعلين في التنمية بجميع أوجهها ومستفيدين منها،

---

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثالث، الفقرات ٦٤-٦٨.

(٢٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٢٥) قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٤، المرفق.

(٢٦) A/37/351/Add.1 و Corr.1، المرفق، الفرع الثامن، التوصية الأولى (رابعا)، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٥٢/٣٧.

(٢٧) قرار الجمعية العامة ٩٦/٤٨، المرفق.

(٢٨) قرار الجمعية العامة ١٠٦/٦١، المرفق الأول.

**وإذ يشير كذلك** إلى قراراته بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة وبشأن مواصلة تشجيع تكافؤ الفرص وتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية ويشير إلى القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة،

**وإذ يرحب** بحقيقة أنه منذ فتح باب التوقيع في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري[٢٩]، وقعت الاتفاقية مائة وثلاث وخمسون دولة وصدقت عليها مائة وتسع دول ومنظمة واحدة للتكامل الإقليمي ووقّعت تسعون دولة البروتوكول الاختياري وصدقت عليه ثلاث وستون دولة، وإذ يشجع كافة الدول التي لا تزال لم تفعل، على أن تنظر في إمكانية التوقيع والتصديق على الاتفاقية والبروتوكول الاختياري،

**وإذ يلاحظ** أن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تغطي على نحو شامل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة،

**وإذ يلاحظ أيضا** أن الأشخاص ذوي الإعاقة، وهم الأكثر عرضة لخطر العيش في فقر مدقع، يشكّلون ما يُقدّر بنسبة ١٥ في المائة من سكان العالم[٣٠]، وأن ٨٠ في المائة منهم يعيشون في البلدان النامية[٣١]، ويسلّم بما للتعاون الوطني من دور هام في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية،

**واقتناعاً منه** بأن معالجة حالات الحرمان والاستبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الشديدة التي يعاني منها كثير من الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشجيع التصاميم الملبية لاحتياجات الجميع عند الاقتضاء وكذلك الإزالة التدريجية للعوائق التي تعترض مشاركتهم الكاملة والفعالة في جميع جوانب التنمية وتعزيز تمتعهم على قدم المساواة مع غيرهم بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

---

(٢٩) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣٠) وفقا للتقرير العالمي المتعلق بالإعاقة لعام ٢٠١١، الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، يشكل الأشخاص ذوو الإعاقة ما يقدر بنسبة ١٥ في المائة من سكان العالم.

(٣١) يرد في قرار الجمعية العامة ١٨٦/٦٥ أن ''الأشخاص ذوي الإعاقة يشكلون ما يقدر بنسبة ١٠ في المائة من سكان العالم، وأن ٨٠ في المائة منهم يعيشون في البلدان النامية''. وقد أُشيرَ إلى نسبة ٨٠ في المائة، التي مصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرات عدة في ورقة مناقشة بعنوان ''الإعاقة والفقر: دراسة استقصائية لتقييمات البنك الدولي بشأن الفقر والآثار المترتبة عليه'' (Jeanine Braithwaite and Daniel Mont, SP discussion paper No. 0805, World Bank, February 2008).

سيعزز تكافؤ الفرص ويسهم في تحقيق ”مجتمع للجميع“ في القرن الحادي والعشرين،

**وإذ يشير** إلى أنه رغم التقدم الذي أحرزته الحكومات والمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة في تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية، ما زالت هناك تحديات رئيسية،

**وإذ يشدد** على أهمية استقاء وجمع بيانات ومعلومات وطنية تتعلق بحالة الأشخاص ذوي الإعاقة، واتباع المبادئ التوجيهية الحالية بأن الإحصاءات المتعلقة بحالات الإعاقة، تكون موزعة حسب نوع الجنس والعمر، ويمكن أن تستعين بها الحكومات لتمكين أعمال تخطيط سياساتها الإنمائية ورصدها وتقييمها وتنفيذها من أن تكون مراعية لحالات الإعاقة، وبخاصة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة مع إعادة تأكيد الطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تيسر المساعدة التقنية في حدود الموارد المتاحة، بما في ذلك تقديم المساعدة، وبخاصة إلى الدول النامية، لبناء القدرات واستقاء وجمع الإحصاءات الوطنية والإقليمية، بشأن حالات الإعاقة،

**وإذ يشدد** على أهمية تعبئة الموارد على جميع المستويات من أجل التنفيذ الناجح للقواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة وبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإذ يسلّم بأهمية التعاون الدولي وتعزيزه في دعم الجهود الوطنية، ولا سيما في البلدان النامية،

**وإذ يشدد** على أهمية الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والتعاون الدولي في مناهضة التمييز القائم على أساس الإعاقة وفي تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية العالمية من أجل تعزيز الروابط بين الإعاقة وأولويات التنمية العالمية، بما فيها، ضمن جملة أمور، الحد من الفقر، والتنمية المستدامة،

١ - **يرحّب** بقرار الجمعية العامة عقد اجتماع رفيع المستوى يستمر يوماً واحداً على مستوى رؤساء الدول والحكومات في الدورة الثامنة والستين، يكون موضوعه الرئيسي ”سبل المضي قدما: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٢ وما بعده“، من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى كفالة استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من الجهود الإنمائية بجميع جوانبها وإشراكهم فيها؛

٢ - **يشير مع التقدير** إلى تقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية[٣٢]؛

٣ - **يرحب** بعمل المقرر الخاص المعني بمسألة الإعاقة التابع للجنة التنمية الاجتماعية ويحيط علماً بتقريره[٣٣]؛

٤ - **يرحّب** بإنشاء الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لشراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويشجع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على دعم أهداف الصندوق الاستئماني، بما في ذلك من خلال تقديم التبرعات؛

٥ - **يهيب** بالدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها أن تدرج مسائل الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واستعراض التقدم المحرز نحو تحقيقها، وتقييم مدى استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من هذه الجهود؛

٦ - **يشجع** كافة الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، والمجتمع المدني، وبخاصة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والقطاع الخاص، على المشاركة في ترتيبات تعاونية وشراكات استراتيجية لتيسير التعاون التقني من أجل النهوض بالتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة؛

٧ - **يشجع أيضاً** أصحاب المصلحة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي على مراعاة وجهات نظر الأشخاص ذوي الإعاقة في التعاون الإنمائي بجميع أشكاله، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وذلك من أجل بناء أطر تعاونية لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة، بما في ذلك تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على الصعيد الوطني؛

٨ - **يشجع كذلك** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في حدود الموارد المتاحة، وأصحاب المصلحة الآخرين على تحسين البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة، مع مراعاة المبادئ التوجيهية القائمة التي نشرتها الأمم المتحدة، كأساس لتعزيز وضع السياسات القائمة على الأدلة، وتبادل الممارسات الجيدة

---

(٣٢) E/CN.5/2012/6.

(٣٣) E/CN.5/2012/7.

والخبرات من أجل التغلب على الحواجز ومواصلة النهوض بالتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة؛

٩ - **يحثّ** الأمم المتحدة على تعزيز الشراكات من أجل التعاون الدولي بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتعزيز دورها في إقامة شراكات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، ولا سيما مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والقطاع الخاص، لتوفير الفرص والمحافل، في حدود الموارد المتاحة، من أجل تعزيز الروابط بين العجز وجدول أعمال التنمية الرئيسي؛

١٠ - **يهيب** بالمجتمع الدولي اغتنام جميع الفرص الممكنة لإدراج الإعاقة باعتبارها مسألة شاملة في جدول أعمال التنمية العالمية، بما في ذلك في عملية إرساء إطار الأمم المتحدة الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، وفي حوارات ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة، وعمليات الاستعراض الشامل للسياسات التي تجري كل أربع سنوات، حسب الاقتضاء؛

١١ - **يؤكد** على ضرورة وضع تدابير لضمان عدم تعرض النساء والفتيات ذوات الإعاقة لأشكال متعددة أو خطيرة من التمييز، وعدم استثنائهن من المشاركة في تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية، والقضاء على أوجه عدم المساواة القائمة بين النساء والرجال من ذوي الإعاقة؛

١٢ - **يشجّع** المقرر الخاص المعني بمسألة الإعاقة التابع للجنة التنمية الاجتماعية على التعاون، حسب الاقتضاء، مع جميع أصحاب المصلحة المتعددين، بمن فيهم المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان؛

١٣ - **يطلب** إلى المقرر الخاص أن يقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحادية والخمسين تقريرا سنويا عن أنشطته المتعلقة بتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية؛

١٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن تنفيذ هذا القرار لتقديمه إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحادية والخمسين كمساهمة في الاجتماع الرفيع المستوى المقبل للجمعية العامة.

## باء – مشروع مقرر معروض على المجلس لاعتماده

٢ – توصي لجنة التنمية الاجتماعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

### تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الخمسين وجدول الأعمال المؤقت ووثائق الدورة الحادية والخمسين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يحيط علما بتقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الخمسين[٣٤]؛

(ب) يوافق على جدول الأعمال المؤقت وعلى وثائق الدورة الحادية والخمسين للجنة على النحو المبين أدناه:

### جدول الأعمال المؤقت ووثائق الدورة الحادية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية

١ – انتخاب أعضاء المكتب.

٢ – إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

**الوثائق**

تقرير الأمين العام عن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز أعمال لجنة التنمية الاجتماعية

٣ – متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة:

**الوثائق**

تقرير الأمين العام عن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

(أ) الموضوع ذو الأولوية: تعزيز قدرات الناس على تحقيق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل الكريم للجميع؛

**الوثائق**

تقرير الأمين العام عن تعزيز قدرات الناس على تحقيق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، والعمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل الكريم للجميع

(٣٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٢، الملحق رقم ٦ (E/2012/26).

(ب) استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية:

'١' برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين؛

'٢' القواعد الموحدة المتعلقة بتحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة؛

'٣' برنامج العمل العالمي للشباب؛

'٤' خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢؛

'٥' القضايا والسياسات والبرامج المتعلقة بالأسرة؛

**الوثائق**

تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية للاحتفال على جميع المستويات بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة

تقرير الأمين العام عن طرائق إجراء استعراض وتقييم ثانيين لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢

تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب

تقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير المقرر الخاص المعني بالإعاقة للجنة التنمية الاجتماعية

(ج) المسائل المستجدة (تُحدد لاحقاً).

**الوثائق**

مذكرة من الأمين العام عن المسائل المستجدة

٤ - المسائل البرنامجية ومسائل أخرى:

(أ) برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛

(ب) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.

**الوثائق**

مذكرة من الأمين العام عن ترشيح أعضاء مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

مذكرة من الأمانة العامة عن مشروع برنامج عمل شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين للجنة.

٦ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية والخمسين.

## جيم - مقرر معروض على المجلس لتوجيه انتباهه إليه

٣ - عُرض على المجلس المقرر التالي الذي اعتمدته اللجنة:

### المقرر ١٠١/٥٠
### الوثيقتان اللتان نظرت فيهما لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخمسين

تحيط لجنة التنمية الاجتماعية علماً بالوثيقتين التاليتين المعروضتين عليها في دورتها الخمسين:

(أ) تقرير الأمين العام عن الدورة الثانية لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢[٣٥]؛

(ب) مذكرة من الأمانة العامة عن المسائل المستجدة: الشباب: الفقر والبطالة[٣٦]؛

(٣٥) E/CN.5/2012/5.

(٣٦) E/CN.5/2012/8.

# الفصل الثاني

# المسائل التنظيمية: مواصلة استعراض أساليب عمل اللجنة

٤ - نظرت اللجنة في مسألة استعراض أساليب عملها في إطار البند ٢ من جدول الأعمال، في جلساتها الثانية والحادية عشرة والثانية عشرة المعقودة في ١ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢.

## الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٥ - في الجلسة الحادية عشرة المعقودة في ١٠ شباط/فبراير، أدلت نائبة الرئيس، سوزان فريس - غاير (ألمانيا)، ببيان وجهت فيه انتباه اللجنة إلى مشروع قرار بعنوان ''تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل'' (E/CN.5/2012/L.4) سبق أن قدّمته بناء على مشاورات غير رسمية.

٦ - وفي الجلسة الحادية عشرة أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار E/CN.5/2012/L.4، وأوصت بأن يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٧ - وفي الجلسة الثانية عشرة المعقودة في ١٠ شباط/فبراير، قررت اللجنة، بناء على مقترح من المكتب وبتوافق الآراء، إعادة النظر في مشروع القرار E/CN.5/2012/L.4 ثم اتخاذ الإجراء الذي سبق أن اتخذته حينما اعتمدت مشروع القرار في جلستها الحادية عشرة.

٨ - وبناء على ذلك وفي أعقاب بيان أدلت به نائبة الرئيس، اعتمدت اللجنة في جلستها الثانية عشرة مشروع القرار E/CN.5/2012/L.4 وأوصت بأن يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الأول).

# الفصل الثالث

## متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

٩ - نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول الأعمال في جلساتها من الثانية إلى الثانية عشرة المعقودة أيام ١ و ٢ و ٣ و ٦ و ٩ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢. وكان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/CN.5/2012/2)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن القضاء على الفقر (E/CN.5/2012/3)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن الدورة الثانية لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢ (E/CN.5/2012/5)؛

(د) تقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية (E/CN.5/2012/6)؛

(هـ) مذكرة من الأمين العام عن رصد تنفيذ القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة (E/CN.5/2012/7).

(و) مذكرة من الأمانة العامة عن المسائل المستجدة: الشباب: الفقر والبطالة (E/CN.5/2012/8)؛

(ز) تقرير الأمين العام عن الاستعدادات المتخذة لإحياء الذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤ (A/67/61-E/2012/3)؛

(ح) البيانات المقدّمة من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/CN.5/2012/NGO/1-28).

١٠ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ١ شباط/فبراير ٢٠١٢، قام مدير شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بعرض الوثائق في إطار البند ٣ من جدول الأعمال ككل.

## الإجراء الذي اتخذته اللجنة في إطار البند ٣ من جدول الأعمال ككل

### الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١١ - في الجلسة الحادية عشرة المعقودة في ١٠ شباط/فبراير، قدم المراقب عن الجزائر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، مشروع قرار بعنوان ''الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا'' (E/CN.5/2012/L.5).

١٢ - وفي وقت لاحق، انضمت البرتغال [٣٧] وسلوفينيا[٣٧] وفرنسا[٣٧] وفنلندا[٣٧] ولكسمبرغ[٣٧] والنمسا[٣٧] واليونان[٣٧] إلى مقدمي مشروع القرار.

١٣ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على مقترح نائب الرئيس بالتنازل عن المادة ٥٢ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وشرعت في البت في مشروع القرار E/CN.5/2012/L.5.

١٤ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده.

١٥ - وفي الجلسة الحادية عشرة وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيان المراقب عن الكرسي الرسولي.

١٦ - وفي الجلسة الثانية عشرة المعقودة في ١٠ شباط/فبراير، قررت اللجنة، بناء على مقترح من المكتب وبتوافق الآراء، إعادة النظر في مشروع القرار E/CN.5/2012/L.5 ثم اتخاذ الإجراء الذي سبق أن اتخذته حينما اعتمدت مشروع القرار في جلستها الحادية عشرة.

١٧ - وفي الجلسة نفسها، قام نائب الرئيس، محمد إبراهيم الباهي (السودان)، بصفته ميسرا لمشروع القرار، بإدخال تنقيحات شفوية على المشروع.

١٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قام المراقب عن الجزائر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) بعرض مشروع القرار E/CN.5/2012/L.5 بصيغته المنقحة شفويا.

١٩ - وانضم إلى مقدمي مشروع القرار في وقت لاحق البرتغال[٣٧] وسلوفينيا[٣٧] والسويد[٣٧] وفرنسا[٣٧] وفنلندا[٣٧] وقبرص[٣٧] ولكسمبرغ[٣٧] والنمسا[٣٧] واليونان[٣٧].

(٣٧) وفقاً للمادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٠ - وفي الجلسة الثانية عشرة، وافقت اللجنة على مقترح الرئيس بالتنازل عن المادة ٥٢ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وشرعت في البت في مشروع القرار.

٢١ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الثاني).

## ألف - الموضوع ذو الأولوية: القضاء على الفقر

٢٢ - نظرت اللجنة في البند ٣ (أ) من جدول الأعمال في جلساتها من الثانية إلى الخامسة وجلستيها التاسعة والثانية عشرة المعقودة في ١ و ٢ و ٦ و ١٠شباط/فبراير ٢٠١٢.

٢٣ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ١ شباط/فبراير، أدلى ببيانات ممثل الأرجنتين (باسم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبصفته الوطنية)، وممثلو الاتحاد الروسي، وهولندا، وسويسرا، والسويد، وبيرو.

٢٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات المراقبون عن كل من الدانمرك (باسم الاتحاد الأوروبي؛ وأرمينيا، وألبانيا، وأوكرانيا، وآيسلندا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا، وكرواتيا)، والجزائر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وجامايكا (باسم الجماعة الكاريبية)، وفنلندا.

٢٥ - وفي الجلسة الرابعة المعقودة في ٢ شباط/فبراير، واصلت اللجنة مناقشتها العامة للبند ٣ (أ) من جدول الأعمال واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو كل من جمهورية فنزويلا البوليفارية، واليابان، ومصر، والصين، وجمهورية إيران الإسلامية، والمكسيك، وكوبا، والسنغال، والبرازيل، وجمهورية كوريا، وإيطاليا.

٢٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات المراقبون عن أنغولا (باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)، ومالي، وجنوب أفريقيا، والجمهورية العربية السورية، وتونس، وإندونيسيا، وكولومبيا، وإسرائيل، ولكسمبرغ، وبربادوس.

٢٧ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات أيضا ممثلو كل من محفل تريغلاف [Triglav Circle] والمنظمة التعاونية الدولية للسلامة الإيكولوجية والجالية البهائية الدولية، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٨ - وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ٢ شباط/فبراير، واصلت اللجنة مناقشتها العامة للبند ٣ (أ) من جدول الأعمال واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو الكاميرون، وغابون، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والسلفادور، ونيجيريا، وهايتي، وإثيوبيا، وبنغلاديش، وغانا، وبوركينا فاسو، وأرمينيا.

٢٩ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات المراقبون عن تونس (باسم الدول الأفريقية)، وإكوادور، وبوتسوانا، والمغرب، وسري لانكا، وكازاخستان، وجامايكا، وأوكرانيا، وأستراليا.

٣٠ - في الجلسة نفسها كذلك، أدلى ببيان كل من ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وممثل منظمة العمل الدولية.

٣١ - وفي الجلسة الخامسة، أدلى ببيان ممثل مؤسسة قطر الخيرية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان في إطار ممارسة حق الرد المراقبان عن الجمهورية العربية السورية وإسرائيل.

٣٣ - وفي الجلسة التاسعة المعقودة في ٦ شباط/فبراير، واصلت اللجنة مناقشتها العامة للبند ٣ (أ) من جدول الأعمال، واستمعت إلى بيانين أدلى بهما ممثلا نيبال وباكستان.

٣٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات المراقبون عن اليمن، وجورجيا، ونيكاراغوا، وترينيداد وتوباغو، وكوت ديفوار، والجمهورية الدومينيكية، والعراق، وزامبيا.

٣٥ - وفي الجلسة نفسها كذلك، أدلى المراقب عن الكرسي الرسولي ببيان.

٣٦ - وفي الجلسة التاسعة للجنة، أدلى ببيان ممثلا منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة والمنظمة الدولية للهجرة.

٣٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان أيضا ممثلا برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

٣٨ - وفي الجلسة نفسها كذلك، أدلى ببيانات ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: اللجنة الدولية للمصالحة العربية الإسرائيلية؛ وجمعية إخوة نوتردام؛ ومنتدى بحر البلطيق؛ ومنظمة ”مواطنون متحدون من أجل إعادة تأهيل المنحرفين“؛ والاتحاد الدولي للنهوض بالأسرة؛ والتحالف العالمي للشباب؛ وجمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية؛ والرابطة الدولية لعلم الشيخوخة وطب المسنين؛

ومنظمة الآلاميين الدولية؛ والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين؛ ومنظمة شباب الولايات المتحدة من أجل التنمية المستدامة [SustainUS]. **حلقة النقاش والعرض المقدم في إطار الموضوع ذي الأولوية**

٣٩ - أجرت اللجنة في جلستها الثالثة المعقودة في ١ شباط/فبراير حلقة نقاش بشأن الموضوع ذي الأولوية وهو ''القضاء على الفقر''، واستمعت إلى عروض من المحاورين التالية أسماؤهم: جيسبير أوستروب زويسلر، الأمين الدائم بوزارة الشؤون الاجتماعية، الدانمرك، نيابة عن كارين هايكروب، وزيرة الشؤون الاجتماعية والضمان والإدماج الاجتماعيين، الدانمرك؛ وهدى رشاد، المديرة وأستاذة البحوث بمركز البحوث الاجتماعية التابع للجامعة الأمريكية في القاهرة؛ وأرماندو بارينتوس، الأستاذ ومدير البحوث، معهد بروكس لدراسة الفقر في العالم، والباحث الأقدم بمركز بحوث الفقر المزمن؛ وسو جيوشيا، نائبة المدير، إدارة إقرار السياسات واللوائح، مكتب الفريق الرائد المعني بالتنمية وتخفيف وطأة الفقر التابع لمجلس الدولة، الصين. وأجرت اللجنة بعدئذ حوارا تفاعليا مع المحاورين شارك فيه ممثلو المكسيك والسنغال وإيطاليا، والمراقبان عن بوتسوانا وسري لانكا. وشارك في الحوار أيضا ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الرابطة الدولية لمساعدة المسنين؛ والرابطة الدولية لراهبات دخول العذراء مريم المباركة إلى الهيكل؛ والرابطة الدولية لعلم النفس التطبيقي؛ والمجلس الدولي للرعاية الاجتماعية. ويمكن الاطلاع على الملخص الذي أعده الرئيس عن حلقة النقاش في الموقع الشبكي التالي: http://social.un.org/index/CommissionforSocialDevelopment/Sessions/2012.aspx.

## الإجراء الذي اتخذته اللجنة بشأن البند ٣ (أ) من جدول الأعمال

### الموضوع ذو الأولوية: القضاء على الفقر

٤٠ - في الجلسة الثانية عشرة المعقودة في ١٠ شباط/فبراير، وافقت اللجنة على مقترح الرئيس بالتنازل عن المادة ٥٢ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وشرعت في البت في مشروع القرار E/CN.5/2012/L.7 المعنون ''القضاء على الفقر'' والمقدم من رئيس اللجنة، خورخي فاليرو بريسينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، بناء على مشاورات غير رسمية.

٤١ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية ببيان بصفته ميسرا لمشروع القرار.

٤٢ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قام الرئيس بسحب مشروع القرار E/CN.5/2012/L.7.

٤٣ - وفي الجلسة الثانية عشرة، قام المراقب عن الجزائر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) بإعادة تقديم مشروع القرار E/CN.5/2012/L.7 وأدخل عليه تنقيحات شفوية. وصدر بعد ذلك النصُّ المنقح في الوثيقة E/CN.5/2012/L.8.

٤٤ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات بشأن نقاط نظامية ممثلو فرنسا والولايات المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية، إضافة إلى المراقب عن الجزائر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين).

٤٥ - وفي الجلسة نفسها كذلك، أحاط المراقب عن الجزائر اللجنة علما بحالة المفاوضات الجارية بشأن مشروع القرار.

٤٦ - وفي الجلسة الثانية عشرة، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الثالث).

٤٧ - وفي الجلسة نفسها، ردّ الرئيس على أسئلة طرحها ممثلا الولايات المتحدة وألمانيا.

٤٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا، التمس ممثل مصر بعض الإيضاحات فأجابه أمين اللجنة.

٤٩ - وفي الجلسة الثانية عشرة ووفقا للمادة ٥٥ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، اقترح الرئيس أن تعيد اللجنة النظر في مشروع القرار الذي اعتمدته للتو.

٥٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان معارِض لاقتراح إعادة النظر في مشروع القرار ممثلا كل من كوبا ومصر إضافة إلى المراقب عن الجزائر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين).

٥١ - وفي الجلسة نفسها كذلك، رفضت اللجنة اقتراح إعادة النظر في مشروع القرار بناء على تصويت مسجل بأغلبية ٢٢ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ١٢ عضوا عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كالتالي[٣٨]:

المؤيدون:
الأرجنتين وفرنسا.

(٣٨) أشارت وفود الأرجنتين والبرازيل وقطر في وقت لاحق إلى أنها كانت تعتزم التصويت ضد الاقتراح.

المعارضون:
الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أرمينيا، إيران (جمهورية ـ الإسلامية)، باكستان، بنغلاديش، بيرو، زمبابوي، السلفادور، السنغال، السودان، الصين، غانا، غواتيمالا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، كوبا، ليسوتو، مصر، نيبال، نيجيريا، هايتي.

الممتنعون:
إسبانيا، ألبانيا، ألمانيا، إيطاليا، جمهورية كوريا، السويد، سويسرا، قطر، المكسيك، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

٥٢ – وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانات عامة ممثلو الولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي، إضافة إلى المراقب عن الجزائر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين).

## باء – استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية

٥٣ – نظرت اللجنة في البند ٣ (ب) من جدول الأعمال في جلساتها الثانية والسادسة والسابعة ومن العاشرة إلى الثانية عشرة المعقودة في ١ و ٣ و ٩ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢.

٥٤ – واستمعت اللجنة في جلستها السادسة المعقودة في ٣ شباط/فبراير إلى عرض قدمه شويب تشالكين، المقرر الخاص المعني بمسألة الإعاقة التابع للجنة التنمية الاجتماعية. وأجرت اللجنة بعدئذ حوارا تفاعليا مع المقرر الخاص شارك فيه ممثلا المكسيك ومصر والمراقبان عن أستراليا والنرويج إضافة إلى المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

٥٥ – وفي الجلسة نفسها، بدأت اللجنة مناقشتها العامة للبند ٣ (ب) من جدول الأعمال واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وزمبابوي، واليابان، والأرجنتين، والصين، وجمهورية كوريا، وغانا، وإيطاليا، وفييت نام.

٥٦ – وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات المراقبون عن كل من الدانمرك (باسم الاتحاد الأوروبي؛ وأرمينيا، وألبانيا، وأيسلندا، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، وكرواتيا)، وتايلند، والنمسا، ورومانيا، والنرويج، ومالطة.

٥٧ – وفي الجلسة السادسة، أدلى ببيان أيضا المراقب عن الاتحاد الأفريقي.

٥٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية؛ ومجلس أسقفية الروم الأورثوذكس في أمريكا الشمالية والجنوبية؛ والرابطة الدولية لراهبات دخول العذراء مريم المباركة إلى الهيكل؛ والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين.

### المناسبة الخاصة المعقودة بشأن تمويل التنمية الاجتماعية

٥٩ - في الجلسة السابعة المعقودة في ٣ شباط/فبراير، عقدت اللجنة مناسبة خاصة عن تمويل التنمية الاجتماعية. وبعد ملاحظات استهلالية أدلى بها كل من نائب الرئيس (السودان) ومدير مكتب تمويل التنمية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الذي اضطلع بمهام الميسر، استمعت اللجنة إلى عروض قدمها المحاورون التالية أسماؤهم: إليوت هاريس، الممثل الخاص لصندوق النقد الدولي لدى الأمم المتحدة؛ وكريستين بوكستال، رئيسة مجموعة التعاون التقني والعمليات القطرية، إدارة الضمان الاجتماعي بمنظمة العمل الدولية؛ وإيفا - ماريا هانفستانغل، العضوة المؤسسة المشاركة والمديرة بمنظمة العدالة الاجتماعية في سياق التنمية العالمية؛ وإلياس الجوري أبراهام، رئيس المعهد الوطني للإحصاءات، جمهورية فنزويلا البوليفارية. وأجرت اللجنة بعدئذ حوارا تفاعليا مع المحاورين شارك فيه ممثلا جمهورية فنزويلا البوليفارية وفرنسا والمراقبان عن بولندا وسري لانكا، إضافة إلى المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وشارك في الحوار أيضا ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين؛ ومنظمة الآلاميين الدولية؛ وجماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية؛ ومنظمة فيفات الدولية [Vivat International]؛ والرابطة الدولية لراهبات دخول العذراء مريم المباركة إلى الهيكل. ويمكن الاطلاع على الملخص الذي أعده الرئيس عن حلقة النقاش في الموقع الشبكي التالي: http://social.un.org/index/CommissionforSocialDevelopment/Sessions/2012.aspx.

## الإجراء الذي اتخذته اللجنة بشأن البند ٣ (ب) من جدول الأعمال

### أعمال التحضير للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها

٦٠ - في الجلسة العاشرة المعقودة في ٩ شباط/فبراير، قام المراقب عن الجزائر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) بعرض مشروع قرار عنوانه ”أعمال التحضير للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها“ (E/CN.5/2012/L.3).

٦١ - وفي الجلسة الحادية عشرة المعقودة في ١٠ شباط/فبراير، اعتمدت اللجنة مشروع القرار E/CN.5/2012/L.3 وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده.

٦٢ - وفي الجلسة الثانية عشرة المعقودة في ١٠ شباط/فبراير، قررت اللجنة، بناء على مقترح المكتب وبتوافق الآراء، إعادة النظر في مشروع القرار E/CN.5/2012/L.3 ثم اتخاذ الإجراء الذي سبق أن اتخذته حينما اعتمدت مشروع القرار في جلستها الحادية عشرة.

٦٣ - واعتمدت اللجنة في الجلسة نفسها بعدئذ مشروع القرار وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الرابع).

**تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية**

٦٤ - في الجلسة الحادية عشرة المعقودة في ١٠ شباط/فبراير، أدلى ممثل الفلبين ببيان نيابة عن آنا ماري هرناندو (الفلبين)، نائبة الرئيس وميسرة مشروع القرار. وأدخل الممثل تنقيحات على مشروع القرار المعنون ''تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية'' (E/CN.5/2012/L.6) الذي قدمته نائبة الرئيس بناء على مشاورات غير رسمية.

٦٥ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده.

٦٦ - وفي الجلسة الثانية عشرة المعقودة في ١٠ شباط/فبراير، قررت اللجنة، بناء على مقترح المكتب وبتوافق الآراء، إعادة النظر في مشروع القرار E/CN.5/2012/L.6 ثم اتخاذ الإجراء الذي سبق أن اتخذته حينما اعتمدت مشروع القرار في جلستها الحادية عشرة.

٦٧ - ثم قام ممثل الفلبين، في الجلسة نفسها، بإدخال تنقيحات على مشروع القرار نيابة عن نائبة الرئيس وميسرة مشروع القرار.

٦٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الخامس).

## جيم – المسائل المستجدة: الشباب: الفقر والبطالة

### حلقة نقاش وعرض عن المسائل المستجدة: الشباب: الفقر والبطالة

٦٩ – أجرت اللجنة في جلستها الثامنة المعقودة في ٦ شباط/فبراير حلقة نقاش عن المسائل المستجدة: الشباب: الفقر والبطالة. وبعد بيان افتتاحي أدلى به نائب الرئيس (السودان)، استمعت اللجنة إلى عروض قدمها المحاورون التالية أسماؤهم: لازلو أندور، المفوض الأوروبي المعني بالعمالة والشؤون الاجتماعية والإدماج الاجتماعي؛ وجياني روزاس، منسق برنامج عمالة الشباب بمنظمة العمل الدولية؛ وإينيز فان دي كيرشوف باراييار، منسقة برنامج العمالة بأوروغواي. وأجرت اللجنة بعد ذلك حوارا تفاعليا مع المحاورين، شارك فيه ممثلو اليابان وإسبانيا والاتحاد الروسي وجمهورية كوريا إضافة إلى المراقب عن بلجيكا. وكذلك شارك في الحوار ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الحركة الدولية لإغاثة الملهوف – العالم الرابع؛ والتحالف العالمي للشباب؛ وصندوق الصحافة الأوراسي الدولي. ويمكن الاطلاع على الملخص الذي أعده الرئيس عن حلقة النقاش في الموقع الشبكي التالي: http://social.un.org/index/CommissionforSocialDevelopment/Sessions/2012.aspx.

# الفصل الرابع

## المسائل البرنامجية ومسائل أخرى

### الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

٧٠ - في الجلسة العاشرة المعقودة في ٩ شباط/فبراير، أدلى مدير شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيان افتتاحي في إطار البند ٤ من جدول الأعمال، وفيه وجه انتباه اللجنة إلى الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: البرنامج الفرعي ٣، السياسات والتنمية الاجتماعية، الذي عُمم في ورقة غير رسمية بالوثيقة E/CN.5/2012/CRP.1.

# الفصل الخامس

## جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للجنة

٧١ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها في جلستها الثانية عشرة المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢. وكان معروضا عليها جدول الأعمال المؤقت ووثائق الدورة الحادية والخمسين للجنة، بصيغتهما الواردة في الوثيقة E/CN.5/2012/L.2.

٧٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت والوثائق لدورتها الحادية والخمسين. (انظر الفصل الأول، الفرع باء، مشروع المقرر).

# الفصل السادس

## اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخمسين

٧٣ - في الجلسة الثانية عشرة المعقودة في ١٠ شباط/فبراير، عرضت أوليسا سيفليغو (ألبانيا)، نائبة الرئيس ومقررة اللجنة، مشروع تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخمسين (E/CN.5/2012/L.1).

٧٤ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير وعهدت إلى نائبة الرئيس ومقررة اللجنة باستكماله.

# الفصل السابع

## تنظيم الدورة

### ألف – افتتاح الدورة ومدتها

٧٥ – عقدت لجنة التنمية الاجتماعية دورتها الخمسين في مقر الأمم المتحدة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١ ومن ١ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢. وعقدت اللجنة ١٢ جلسة (من الأولى إلى الثانية عشرة).

٧٦ – وفي الجلسة الثانية المعقودة في ١ شباط/فبراير، افتتح رئيس اللجنة الدورة العادية وأدلى ببيان.

٧٧ – وفي الجلسة نفسها، أدلى بكلمة أمام اللجنة كل من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ونائبة الأمين العام ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٧٨ – وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى رئيس لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الاجتماعية ببيان عن نتائج منتدى المجتمع المدني الذي عُقد في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

### باء – الحضور

٧٩ – حضر الدورة ممثلو ٤٣ دولة عضوا في اللجنة. وحضرها أيضا مراقبون عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة وغير أعضاء فيها، وممثلون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومراقبون عن المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية وغيرها من المنظمات. وترد قائمة المشاركين في الوثيقة E/CN.5/2012/INF/1.

### جيم – انتخاب أعضاء المكتب

٨٠ – قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢١٠/٢٠٠٢، أن تعقد اللجنة، عقب اختتام الدورة العادية، أولى جلسات دورتها العادية اللاحقة لغرض وحيد هو انتخاب الرئيس الجديد وأعضاء المكتب الآخرين.

٨١ - وفي الجلسة الأولى من الدورة الخمسين للجنة، المعقودة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١ عملا بالمقرر ٢٠٠٢/٢١٠، أعادت اللجنة انتخاب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتزكية:

الرئيس:

خورخي فاليرو بريسنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

نواب الرئيس:

أوليسا سيفليغو (ألبانيا)

سوزان فريس - غاير (ألمانيا)

إدواردو مينييز (الفلبين)

نجلاء عبد الرحمن (السودان)

٨٢ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ١ شباط/فبراير ٢٠١٢، انتخبت اللجنة أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتزكية لملء شاغرين نجما عن استقالة نائبي الرئيس من مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ:

نائبا الرئيس:

آنا ماري هرناندو (الفلبين)

محمد إبراهيم الباهي (السودان)

٨٣ - وفي الجلسة الثانية كذلك، عينت اللجنة نائبة الرئيس، أوليسا سيفليغو (ألبانيا)، مقررةً للدورة.

## دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٨٤ - في الجلسة الثانية المعقودة في ١ شباط/فبراير ٢٠١٢، اعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة E/CN.5/2012/1. وفيما يلي نص جدول الأعمال:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ - متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين:

(أ) الموضوع ذو الأولوية: القضاء على الفقر؛

(ب) استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية:

'١' برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين؛

'٢' برنامج العمل العالمي للشباب؛

'٣' خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢؛

'٤' القضايا والسياسات والبرامج المتعلقة بالأسرة؛

(ج) المسائل المستجدة: الشباب: الفقر والبطالة.

٤ - المسائل البرنامجية ومسائل أخرى.

٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للجنة.

٦ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخمسين.

٨٥ - وفي الجلسة نفسها وبعد تصويب شفوي أجراه أمين اللجنة، وافقت اللجنة على تنظيم أعمالها على النحو الوارد في المرفق الأول من الوثيقة E/CN.5/2012/1وبصيغته المصوبة شفويا، وأقرت الحدود الزمنية للبيانات التي يُدلى بها في إطار المناقشة العامة.

## هاء - الوثائق

٨٦ - ترد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الخمسين في مرفق هذا التقرير.

# المرفق

## قائمة الوثائق المعروضة على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخمسين

| الرمز | بند جدول الأعمال | العنوان |
|---|---|---|
| A/67/61-E/2012/3 | ٣ (ب) | تقرير الأمين العام عن الاستعدادات المتخذة لإحياء الذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤ |
| E/CN.5/2012/1 | ٢ | جدول الأعمال المؤقّت المشروح وتنظيم الأعمال المقترح |
| E/CN.5/2012/2 | ٣ | تقرير الأمين العام عن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا |
| E/CN.5/2012/3 | ٣ (أ) | تقرير الأمين العام عن القضاء على الفقر |
| E/CN.5/2012/5 | ٣ (ب) | تقرير الأمين العام عن الدورة الثانية لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢ |
| E/CN.5/2012/6 | ٣ (ب) | تقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية |
| E/CN.5/2012/7 | ٣ (ب) | مذكرة من الأمين العام عن رصد تنفيذ القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة |
| E/CN.5/2012/8 | ٣ (ج) | مذكرة من الأمانة العامة عن المسائل المستجدة: الشباب: الفقر والبطالة |
| E/CN.5/2012/L.1 | ٦ | مشروع تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخمسين |
| E/CN.5/2012/L.2 | ٥ | جدول الأعمال المؤقت ووثائق الدورة الحادية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية |
| E/CN.5/2012/L.3 | ٣ (ب) | مشروع قرار عنوانه ”أعمال التحضير للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها“ |
| E/CN.5/2012/L.4 | ٢ | مشروع قرار عنوانه ”تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل“ |
| E/CN.5/2012/L.5 | ٣ | مشروع قرار عنوانه ”الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا“ |
| E/CN.5/2012/L.6 | ٣ (ب) | مشروع قرار عنوانه”تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية“ |
| E/CN.5/2012/L.7 | ٣ (أ) | مشروع قرار عنوانه”القضاء على الفقر“ |
| E/CN.5/2012/L.8 | ٣ (أ) | مشروع قرار عنوانه”القضاء على الفقر“ |
| E/CN.5/2012/CRP.1 | ٤ | الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: البرنامج الفرعي ٣، السياسات والتنمية الاجتماعية |
| E/CN.5/2012/NGO/1-28 | ٣ (أ) | البيانات المقدمة من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي |

الرجاء إعادة استعمال الورق

200312 200312 12-24503 (A)